

A Benchmark Study Of The Impact Of The War On Syria On The Liquidity Of Traditional Private Banks Operating In Syria During The Period 2007-2021

Enas Ayman Zarzour *

(Received 24 / 11 / 2023. Accepted 5 / 3 / 2024)

□ ABSTRACT □

The research aimed to study the impact of the War on Syria on the liquidity of traditional private banks operating in Syria, by relying on a statistical analysis approach and quantitatively inferring the effects of the War on Syria .

The research community included all (11) traditional private banks operating in Syria, and data related to financial indicators related to traditional private banks operating in Syria were collected from the official website of the Central Bank of Syria, and from the official website of the Damascus Stock Exchange, and through financial reports that the banks publish it on their websites, for the period extending from the year 2007 until the year 2021. A set of statistical methods were relied upon, the most important of which are the ARDL model and the VECM error correction model, to measure the impact of the War on Syria on the liquidity of the banks under study, in addition to ensuring the quality of the estimated models using a test. Representation quality and tests of the goodness of residual models.

The research results showed that there is a direct impact of the War on Syria on liquidity, as the effects of the War on Syria increase in the long term in light of the current data, and its impact is direct, as each year it leads to an increase in liquidity by 12.5%.

This means that the War on Syria did not have an immediate impact on liquidity, but rather its impact increased over time. This may be due to the migration factor, which led to an increase in demand for foreign currencies, which contributed to an increase in liquidity. This may be due to the volume of international financial aid during the War on Syria period, which contribute to increasing liquidity.

Therefore, private banks should enhance the level of liquidity by increasing current assets versus total assets, in order to improve their ability to meet financial obligations under War on Syria conditions.

Keywords: War on Syria , Liquidity, Traditional Private Banks.

Copyright



:Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* Master degree , Finance and Banking, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.
EnasZarzour@tishreen.edu.sy

دراسة أثر الحرب على سورية على سيولة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية خلال الفترة 2007-2021

إناس أيمن زرزور*

(تاريخ الإيداع 2023 / 11 / 24. قُبِلَ للنشر في 2024 / 3 / 5)

□ ملخص □

هدف البحث إلى دراسة أثر الحرب على سورية على سيولة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، وذلك بالاعتماد على منهج التحليل الإحصائي، والاستدلال كميًا على تأثيرات الحرب على سورية. شمل مجتمع البحث جميع المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية والبالغ عددها (11) مصرف وتم جمع بيانات سنوية تتعلق بالمؤشرات المالية المتعلقة بالمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية، وذلك للفترة الممتدة من العام 2007 ولغاية العام 2021. تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، أهمها نموذج ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ VECM لقياس أثر الحرب على سورية على سيولة المصارف محل الدراسة، بالإضافة إلى التأكد من جودة النماذج المقدرّة باستخدام اختبار جودة التمثيل واختبارات جودة بواقي النماذج.

أظهرت نتائج البحث أنّ هناك تأثير طردي للأزمة على السيولة، حيث تزداد تأثيرات الحرب على سورية على الأجل الطويل في ظل البيانات الحالية، وتأثيرها طردي حيث أنه في كل سنة تؤدي إلى ارتفاع في السيولة بمقدار 12.5%. هذا يعني أن الحرب على سورية لم تُحدث تأثيرًا فوريًا على السيولة، بل ازداد تأثيرها مع مرور الوقت، وقد يعود ذلك إلى عامل الهجرة الذي أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما ساهم في ارتفاع السيولة، وقد يرجع ذلك حجم المساعدات المالية الدولية خلال فترة الحرب على سورية مما ساهم في زيادة السيولة. لذلك ينبغي على المصارف الخاصة تعزيز مستوى السيولة من خلال زيادة الأصول المتداولة مقابل إجمالي الأصول، وذلك لتحسين قدرتها على تلبية الالتزامات المالية في ظل ظروف الحرب على سورية.

الكلمات المفتاحية: الحرب على سورية، السيولة، المصارف الخاصة التقليدية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص



CC BY-NC-SA 04

* باحثة، حاصلة على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

مقدمة:

تعدّ المصارف أحد أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني والهادفة إلى دفع عجلة الاستثمار إلى الأمام من خلال قدرتها في تأدية دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة، والسعي لتوظيف ما تمتلكه من موارد مالية في مجالات اقتصادية واستثمارية مختلفة بالشكل الذي يحقق أهدافها التنموية؛ إذ تعتمد المصارف على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو موجودات أخرى سريعة التحويل إلى نقدية؛ فحينما يزداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف، كما أنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سيؤدي إلى حالات العسر المالي، ويضعف قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدم له (بوري، 2023، ص164).

لقد حققت الصناعة المصرفية في سورية خلال العقد الماضي إنجازات هامة على الصعيد المحلي؛ إذ استطاعت أن تقوم بدور فاعل ومميز في خدمة الاقتصاد السوري، وذلك من خلال إسهامها في دعم السوق المالي وابتكار صيغ تمويل حديثة ترفد المشاريع الاستثمارية باحتياجاتها من الأموال، ورغم كل ذلك لا يخفى أنّ الصناعة المصرفية في سورية تُعاني من بعض نقاط الضعف، ولاسيما أنّ التحولات الجارية عالمياً تضع المصارف في سورية أمام تحديات كثيرة تجعلها مطالبة بتبني استراتيجيات فعالة وملئمة لتجاوز هذه التحديات ولامتلاك القدرة على التماشي مع متطلبات التحديث والتطوير (حزوري، 2018، ص73). وفي ظل ما تشهده سورية منذ عام 2011، من تحديات تمثلت بأزمة عميقة أثرت في جميع القطاعات الاقتصادية، ونظراً لأهمية القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، والذي يتميز بشدة حساسيته للاستقرار السياسي والأمني، تمت دراسة أثر الحرب على سورية السورية على سيولة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية خلال الفترة 2007-2021.

مشكلة البحث:

بسبب ظروف الحرب على سورية التي تمر بها سورية منذ عام 2011، تشهد البيئة المصرفية تقلبات كثيرة تنتم بعدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية والتقلبات الشديدة والصدمات المتنوعة التي ألفت بظلالها على حالة من عدم اليقين بالمستقبل، مما يجعل التشاؤم يسود بين المساهمين في المصارف التقليدية الخاصة، وهذا يستلزم فحص كفاءة هذه المصارف وفق هذه البيئة وظروفها كون السيولة عاملاً مهماً ليتمتع الاقتصاد بدرجة أمان عالية، حيث تتحدد مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما هو أثر الحرب على سورية على سيولة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث من أهمية دور القطاع المصرفي في الاقتصاد، من خلال توجيه السيولة وتوظيفها نحو الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد، وتقديم الخدمات المصرفية، والذي سيؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يهدف البحث إلى تقييم نسب السيولة في المصارف التقليدية الخاصة في سورية خلال الفترة 2007-2021، ودراسة أثر الحرب على سورية على سيولة المصارف محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على منهج التحليل الإحصائي، والاستدلال كميّاً على تأثيرات الحرب على سورية.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: الحرب على سورية، (Crisis Dummy Variable) CRS وهو متغير وهمي، ويستخدم لتحديد الأثر المباشر للأزمة على الكفاءة التشغيلية للمصارف. يأخذ القيمة (0) قبل الحرب على سورية والقيمة (1) خلال الحرب على سورية.

المتغير التابع: نسبة السيولة:

(LQD (Liquidity يعبر عن السيولة ويقاس نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ويعكس قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى سيولة نقدية.

فرضية البحث:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة في نسبة السيولة للمصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية.

منهجية البحث:

شمل مجتمع البحث جميع المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية والبالغ عددها (11) مصرف وهي (بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، فرنسبنك، بنك بيبيلوس، بنك الأردن سورية، بنك قطر الوطني، البنك الدولي للتجارة والتمويل، البنك العربي سورية، بنك الائتمان، بنك سورية والخليج، بنك الشرق).

تمّ جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات المالية المتعلقة بالمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية من الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف سورية المركزي، ومن الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية، ومن خلال التقارير المالية التي تنشرها المصارف على مواقعها الإلكترونية، وذلك للفترة الممتدة من العام 2007 ولغاية العام 2021. تمّ الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، والمتمثلة بتطبيق أدوات الإحصاء الوصفي متمثلة بمؤشرات النزعة المركزية والتشتت واختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera، وذلك لمعرفة خصائص المتغيرات وتناسبها مع أدوات التقدير الإحصائي المستخدمة. تطبيق اختبارات الاستقرار Stationarity tests للبيانات من نوع سلاسل زمنية مقطعية، وذلك لاستخراج نتائج مجموع من الاختبارات ذات الصلة والتي تساعد على الوصول إلى نتائج غير مزيفة. كما تمّ استخدام نموذج ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ VECM لقياس أثر الحرب على سورية على سيولة المصارف محل الدراسة، بالإضافة إلى التأكد من جودة النماذج المقدرّة باستخدام اختبار جودة التمثيل واختبارات جودة بواقي النماذج.

الإطار العملي للبحث:

عاشت سورية على مدى عدة عقود من الزمن في ظل اقتصاد مركزي مخطط حصر جميع القطاعات الاقتصادية ومنها المصرفية بيد الدولة فقط، إلا أنه يمكن القول أنّ عام 2000 شهد تغيرات استراتيجية في مجال الإصلاح المالي والنقدي وإعطاء دور فاعل للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الناصر، 2012، ص15).

فالقطاع المصرفي الخاص في سورية من القطاعات حديثة العهد والتي أسست بموجب القانون رقم 28 لعام 2001 ليبدأ مصرف بيمو السعودي الفرنسي العمل في السوق السورية في عام 2004 كأول مصرف خاص منذ أربعين عاماً، ويزداد عدد هذه المصارف إلى أحد عشر مصرفاً حتى عام 2010. ولكن ما لبثت المصارف الخاصة أن باشرت عملها ونشاطها في سورية حتى أصبحت ترزخ تحت ضغوطات الحرب على سورية التي اندلعت في آذار عام 2011، حيث تأثرت بشكل مباشر وسريع بهذه الحرب على سورية لكون إحدى الخصائص المميزة للقطاع المصرفي شدة

حساسيته للاستقرار السياسي والأمني، كما أنّ العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية أضعفت من قدرة النظام المصرفي في تمويل التجارة الخارجية، وحدث من دوره كوسيط يحول المدخرات من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، ووسعت من عمليات تهريب الأموال غير الشرعية وهجرة الكفاءات السورية، وما رافق ذلك من بعض حالات السرقة والاحتيايل والتخريب لفروع المصارف الخاصة في بعض المحافظات، بالإضافة إلى أنّ تراجع معدلات الدخل عموماً وحالة عدم اليقين وسعا من المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل وحداً من عمليات الإيداع والتمويل.

ومع كل ذلك، بقي القطاع المصرفي الخاص يقدم خدماته لجمهوره بالحد الأدنى الذي يسمح به الوضع العام، فمنذ العام 2014 وحتى الآن استطاع القطاع المصرفي التكيف والاستمرار، بل تمكن من تعزيز مؤشرات الربحية والسيولة لديه التي تراجعت في بداية الحرب على سورية، نتيجة تراجع حجم الودائع لدى المصارف العاملة في سورية، والتي عانت من ارتفاع المخاطر التشغيلية والائتمانية، فلجأت إلى زيادة المخصصات للتحوط منها (مركز دمشق للدراسات والأبحاث، 2015، ص52). إلا أنه خلال العام 2020 تفاقمت الضغوطات على أداء القطاع المصرفي وعلى قدرته على تحقيق الأرباح التشغيلية نتيجة الانكماش الاقتصادي المسجل في سورية، وما رافقه من تدني في سعر صرف الليرة السورية، وزيادة معدلات التضخم، بالإضافة إلى تداعيات فايروس كوفيد 19 المستجد، وكذلك دخول قانون قيصر للعقوبات الشاملة الخارجية على سورية حيز التنفيذ بدءاً من منتصف عام 2020 فضلاً عن توقف عمليات التحويل الخارجي من خلال المصارف في لبنان نتيجة الأزمة المالية التي يمرّ فيها هذا البلد (التقرير النهائي 2020، مصرف الأردن - سورية).

والمصارف الخاصة في سورية هي شركات مساهمة مغلقة عامة، أي مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية DSE، وتخضع لمجلس النقد والتسليف الذي يقوم بتنظيم عملها، وتتسبب فعاليتها ضمن صلاحياته وضمن التوجهات العامة للدولة، كما يقوم مصرف سورية المركزي من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف بالإشراف على عمل هذه المصارف، ويعمل في ذلك على إتباع أحدث المعايير الدولية في هذا المجال (التقرير النهائي لبنك الائتمان الأهلي، 2020).

تقيس نسب السيولة قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل باستخدام مجموعة من الأصول التي تتحول إلى نقدية بسرعة، فللسيولة بعدان يتمثل الأول في الوقت اللازم لتحويل الأصول إلى نقد، والثاني في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية الناتجة عن التحويل (عبد الهادي، 2008، ص127)، ومن أكثر نسب السيولة شيوعاً ما يأتي:

1- نسبة المديونية (مخاطر السيولة): تظهر نسبة المديونية النسبة المئوية لإجمالي الأصول الممولة من قبل الدائنين، بمعنى آخر تبين هذه النسبة درجة اعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل أصوله، وتعرف بالمعادلة (Matan & Arkady, 2007, p264)

$$\text{نسبة المديونية} = \left(\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}} \right) \times 100$$

يفضل الدائنون نسبة مديونية منخفضة لأنّ انخفاض الالتزامات يزيد من قدرة المصرف على سداد الدين، وبالتالي زيادة درجة الأمان للدائنين، على عكس حملة الأسهم الذين يرغبون نسبة مديونية مرتفعة ما يرافقها توسيع مجالات الاستثمار، وبالتالي ارتفاع العوائد المتوقعة.

2- صافي رأس المال العامل: يمثل صافي رأس المال العامل مقياساً مطلقاً للسيولة، فهو يقيس قدرة المصرف على تغطية التزاماته المتداولة من أصوله المتداولة ودراسة الفرق بينهما، ويعطى بالعلاقة الآتية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

ويوفر هذا المقياس هامش أمان للديون قصيرة الأجل على المصرف، وعليه فإن ارتفاع الصافي يقابله مخاطرة قليلة في عدم القدرة على سداد الديون المستحقة، وعلى العكس ترتفع المخاطر في حالة انخفاض الصافي (عقل، 2009، ص315).

3- نسبة التداول: تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب، وأكثرها شيوعاً في قياس السيولة، والتي تقيس درجة كفاية الأصول المتداولة في سداد الالتزامات المتداولة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} \div \text{الالتزامات المتداولة}) \times 100$$

إن نسبة التداول المرغوب فيها هي 1:2 بمعنى وجود هامش أمان كاف لعدم تعريض الدائنين قصيري الأجل لأي خطر، فتدني النسبة مؤشراً لوجود مشكلات في التدفق النقدي، وبالتالي يواجه المصرف صعوبات بالوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، في حين زيادة النسبة تدل على استقرار التدفق النقدي وزيادة إمكانية سداد الالتزامات المتداولة في الوقت المحدد، ولكن الارتفاع الكبير للنسبة يشير إلى وجود نقد معطل وهذا ما يؤثر سلباً على الربحية (سليم، 2009، ص67) و(آل شبيب، 2009، ص85-86).

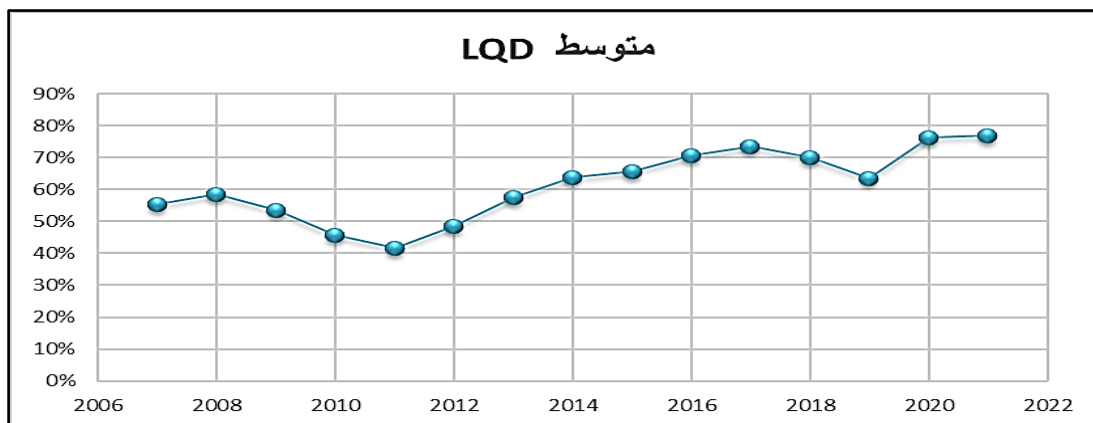
4- نسبة السيولة (المتداولة): تقوم طريقة النسبة الحالية على تقييم قدرة المصرف على تغطية كامل التزاماته الحالية بالنظر إلى الأصول المتداولة، والتي تشمل النقد والحسابات المدينة والمخزون، وكلما كانت النسبة أفضل زادت سيولة المصرف، ويمكن حسابها من خلال المعادلة: (الأصول المتداولة ÷ إجمالي الأصول) × 100 وهي الطريقة التي تم الاعتماد عليها في حساب نسبة السيولة في البحث الحالي.

أولاً: تطور مؤشر السيولة (LQD):

الجدول (1) تطور مؤشر السيولة (LQD) للمصارف محل الدراسة للفترة 2007-2021

العام	الشرق	الدولي	قطر	سورية والخليج	الأردن	فرانسبنك	بيمو	بيبلوس	سورية والمهجر	الائتمان الأهلي	العربي	متوسط LQD
2007		0.707		0.692			0.748	0.414	0.728	0.543	0.598	55%
2008	0.817	0.586		0.299	0.526	0.726	0.661	0.457	0.660	0.589	0.536	59%
2009	0.428	0.557	0.766	0.438	0.381	0.709	0.690	0.368	0.579	0.558	0.416	54%
2010	0.381	0.532	0.536	0.373	0.346	0.529	0.633	0.367	0.492	0.480	0.372	46%
2011	0.472	0.473	0.594	0.320	0.290	0.536	0.485	0.301	0.428	0.384	0.306	42%
2012	0.430	0.546	0.615	0.380	0.400	0.570	0.548	0.486	0.536	0.415	0.429	49%
2013	0.506	0.636	0.670	0.475	0.500	0.645	0.515	0.603	0.829	0.453	0.509	58%
2014	0.649	0.698	0.677	0.593	0.537	0.604	0.542	0.648	0.886	0.624	0.577	64%
2015	0.500	0.791	0.680	0.627	0.521	0.650	0.503	0.674	0.930	0.763	0.597	66%
2016	0.479	0.839	0.632	0.760	0.517	0.631	0.776	0.732	0.951	0.821	0.637	71%
2017	0.573	0.842	0.641	0.803	0.569	0.652	0.773	0.688	0.943	0.846	0.763	74%
2018	0.507	0.821	0.624	0.776	0.621	0.549	0.678	0.626	0.901	0.851	0.738	70%
2019	0.547	0.714	0.615	0.728	0.541	0.488	0.617	0.540	0.804	0.661	0.732	64%
2020	0.769	0.862	0.723	0.673	0.707	0.610	0.792	0.734	0.921	0.820	0.792	76%
2021	0.844	0.870	0.787	0.421	0.804	0.690	0.781	0.782	0.896	0.827	0.766	77%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع الرسمية للمصارف التقليدية الخاصة في سورية.



الشكل (1) تطور مؤشر السيولة (LQD) للمصارف محل الدراسة للفترة 2007-2021

تُشير نتائج متوسط مؤشر السيولة للمصارف محل الدراسة إلى ارتفاع قيمه في بداية الحرب على سورية واستمرت في الارتفاع لعام 2107 لتتخفّف بشكل طفيف في عام 2018، واستمرت في الانخفاض عام 2019، لتعود الارتفاع من جديد، وتصل إلى (77%) عام 2021.

ثانياً: الدراسة القياسية:

تمّ استخدام برنامج EViews لتحليل البيانات، حيث يوفر هذا البرنامج مجموعة من الأدوات الإحصائية القوية التي تساعد في تحليل البيانات بطرق متقدمة. تمّ مراجعة الأدوات والتقنيات الإحصائية المستخدمة بشكل مفصل، بما في ذلك تحليل الانحدار الذي يتيح فهم العلاقة بين المتغيرات المختلفة وتأثيرها على سيولة المصارف. كذلك تمّ استخدام نموذج ARDL PMG لتحليل البيانات المتعلقة بالمصارف الخاصة التقليدية في سورية، حيث يُعدّ هذا النموذج مناسباً لتحليل البيانات من نوع بانل، حيث يمكنه التعامل مع المتغيرات المتغيرة عبر الوقت والمتغيرات المتغيرة بين الوحدات الفردية. بناءً على المنهجية السابقة تمّ اختبار الفرضيات باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج EViews10.

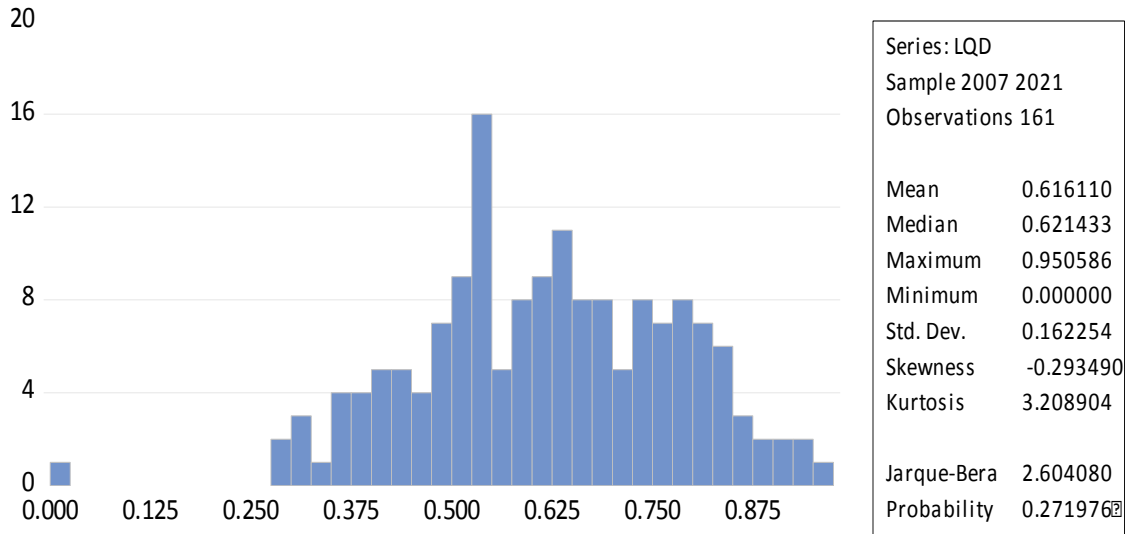
وفقاً لذلك مرت المنهجية وفق الخطوات الآتية: الإحصاءات الوصفية، الرسوم البيانية، اختبارات الارتباط الذاتي المقطعي، اختبارات الاستقرار، تقدير النموذج، اختبار جودة النموذج والقدرة التنبؤية.

الإحصاءات الوصفية والتوزيع الاحتمالي لمتغيرات الدراسة:

متغير السيولة LQD:

1- المتوسط (Mean): هو قيمة الوسط الحسابية للبيانات. في حالة متغير LQD، قيمة المتوسط هي 0.616110. يعني ذلك أن متوسط السيولة (الأصول المتداولة على إجمالي الأصول) للبيانات المدروسة يقدر بحوالي هذه القيمة.

الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغير السيولة LQD



2- الوسيط (Median) هو القيمة المتوسطة التي تقسم البيانات إلى نصفين متساويين. في حالة متغير LQD ، قيمة الوسيط هي 0.621433. يعني ذلك أن نصف البيانات لديها قيمة أقل من هذه القيمة والنصف الآخر لديها قيمة أعلى منها.

3- القيمة الصغرى (Minimum) هي أدنى قيمة في مجموعة البيانات. في حالة متغير LQD ، القيمة الصغرى هي 0.000000. وهي تعود لبنك فرنسبنك عام 2007 يعني ذلك أن هناك قيمة صفرية في البيانات المدروسة، وهي تمثل الحد الأدنى للسيولة.

4- القيمة الكبرى (Maximum) هي أعلى قيمة في مجموعة البيانات. في حالة متغير LQD ، القيمة الكبرى هي 0.950586. وهي تعود لبنك سورية والمهجر عام 2017 يعني ذلك أن هناك قيمة عالية للسيولة في البيانات المدروسة، وهي تمثل الحد الأقصى للسيولة.

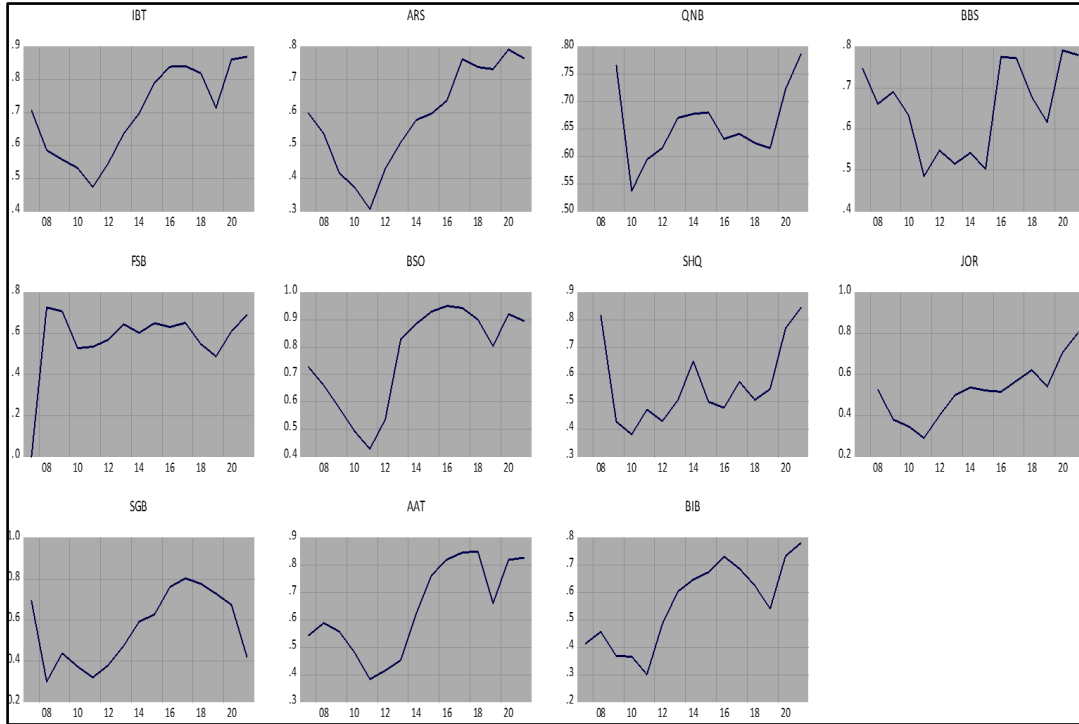
5- توزيع البيانات: الالتواء (Skewness) تشير إلى توزيع غير متوازن للبيانات، حيث أنها سالبة (-0.293490). وهذا يعني أن هناك انحراف صغير عن التوزيع الطبيعي وأن هناك توجه نحو القيم الأقل من المتوسط.

6- تباين البيانات: قيمة الانحراف المعياري (Std. Dev.) هي 0.162254، وهذا يشير إلى وجود تباين معتدل في قيم المتغير. يعني ذلك أن السيولة في السوق ليست ثابتة وتتغير بشكل معتدل خلال الفترة المدروسة.

7- التفلطح: قيمة (Kurtosis) هي 3.208904، وهذا يشير إلى وجود ذيل طويل في توزيع البيانات. يعني ذلك أن هناك احتمالية وجود قيم متطرفة (قيمة عالية أو منخفضة) في السيولة في السوق.

8- اختبار جارك بير: قيمة اختبار جارك بير هي 2.604080 واحتمالية الاختبار هي 0.271976. قيمة الاحتمالية العالية تشير إلى أن التوزيع للبيانات يتوزع وفق التوزيع الطبيعي.

بناءً على النتائج السابقة، يمكن استنتاج أن السيولة في السوق تعاني من تقلب وانخفاض، وأن هناك احتمالية وجود قيم متطرفة في السيولة. يمكن استخدام هذه المعلومات لفهم التوزيع والتباين في السيولة واتخاذ القرارات المستندة إليها. ويوضح الشكل (2) نمط تطور متغير السيولة لجميع المصارف:



الشكل (2) تطور متغير السيولة LQD

نلاحظ من الشكل (2) أنّ المصارف بشكل عام لديها ارتفاع في السيولة، من الناحية الإيجابية، ارتفاع السيولة يعني أن هناك مزيداً من الأصول المتداولة في السوق ومزيداً من السيولة المتاحة للمستثمرين لشراء وبيع الأصول. قد يكون هذا نتيجة لزيادة الإقبال على الاستثمار في السوق أو زيادة الأموال المتاحة للمستثمرين. ومع ذلك، وجود زاوية سلبية يشير إلى وجود بعض العوامل السلبية أو التحديات التي تؤثر على السيولة. قد تشمل هذه العوامل التقلبات السوقية الكبيرة، أو تشديد السياسات المالية أو النقدية، أو حدوث أزمات اقتصادية أو سياسية. قد تؤدي هذه العوامل إلى تراجع ثقة المستثمرين وتقليل نشاط التداول والسيولة في السوق.

وبالنسبة لمتغير الحرب على سورية فهو متغير وهمي يأخذ القيمة (0) قبل الحرب على سورية و (1) خلالها.

اختبار الارتباط المقطعي:

بناءً على نتائج اختبار الاعتماد على المقطع العرضي لجميع المتغيرات، تمّ رفض الفرضية الصفرية بعدم الاعتماد على المقطع العرضي (الارتباط) وهذا يعني أنّ هناك دليلاً على الاعتماد على المقطع العرضي في البيانات.

الجدول (3) نتائج اختبار الارتباط المقطعي

MQ (Sig)	Bias-corrected scaled LM (Sig)	Pesaran scaled LM (Sig)	Breusch-Pagan LM (Sig)	المتغير - الاختبار
15.27 000	23.36 000	23.75 000	304.14 000	LQD

إحصائيات الاختبار والقيم p المقابلة لها كما يلي:

Breusch-Pagan LM: القيمة $p = 0.0000$.

Pesaran: القيمة $p = 0.0000$.

LM المصحح للانحياز : $P = 0.0000$

Pesaran CD القيمة الاحتمالية 0.0000.

توفر نتائج الاختبار هذه دليلاً قوياً ضد الفرضية الصفرية المتمثلة في عدم الاعتماد على المقطع العرضي، يقترح أن هناك علاقة كبيرة بين المقاطع العرضية المدرجة في التحليل. تحليل الارتباط المقطعي يساعد في فهم وتقييم العلاقات بين المقاطع في العينة. عندما يكون هناك ارتباط مقطعي، فإن ذلك يعني أن التغيرات في قيم المتغيرات في إحدى المقاطع يمكن أن تؤثر على قيم المتغير في المقاطع الأخرى، وبالتالي نحتاج هنا إلى تطبيق اختبارات الاستقرار التي تدعم هذه الخاصية، وهي اختبارات Ng – PANIC.

اختبار استقرارية متغير السيولة LQD:

الجدول (4) اختبار استقرارية متغير السيولة LQD

Common factors : Cardinality of non-stationary factors		
Test variant: MQC		
Null hypothesis: Retain common factors		
Maximum factors: 6 (Schwert)		
Factors selected: 6 (Bai and Ng: Average of criteria)		
MQ significance level: 5%		
Stationary factors : 0		
Common trends	Test statistic	p-value
6	-14.06002	0.99980

يتم تعيين مستوى أهمية MQ عند 5%، مما يعني أن قيمة p أعلى من هذا الحد تشير إلى أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية. في هذا التحليل، إحصائية الاختبار للاتجاهات الستة الشائعة هي -14.06، والقيمة الاحتمالية المقابلة هي 0.99980. نظرًا لأن القيمة p أعلى من مستوى الأهمية البالغ 5%، فإننا نفشل في رفض فرضية العدم. يشير هذا إلى عدم وجود أدلة كافية لاستنتاج أن هناك أي عوامل مشتركة مستقرة موجودة في البيانات. بشكل عام، بناءً على نتائج تحليل العامل هذا، يمكن الاستدلال على عدم وجود عوامل مشتركة مستقرة مهمة في البيانات قيد الدراسة. وبالتالي المتغير غير مستقر في المستوى وهو مستقر في الفرق الأول مع عدم وجود بيانات مرتبطة مقطعيًا مستقرة في الفرق الثاني.

اختبار فرضية البحث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة في نسبة السيولة للمصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية.

بما أن البيانات سنوية يتم تعيين الحد الأقصى لفترات الإبطاء إلى (2) ونحصل على النتائج الآتية:

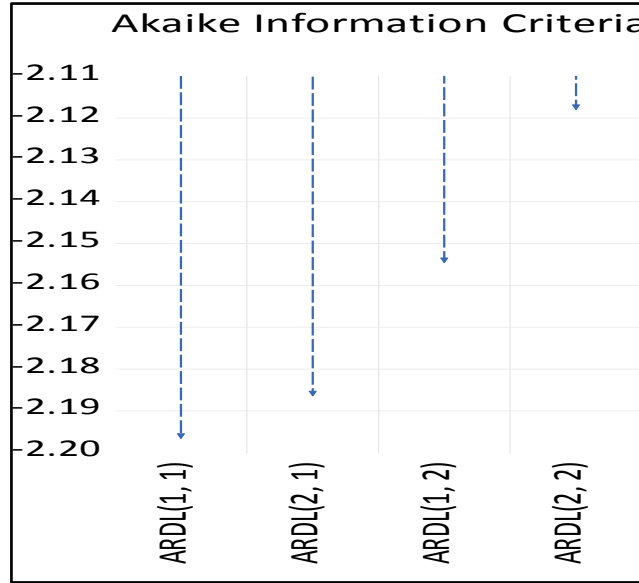
الجدول (5) تقدير نموذج ARDL-PMG

Dependent Variable: D(LQD)				
Method: ARDL				
Date: 07/26/23 Time: 08:27				
Sample: 2008 2021				
Included observations: 150				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CRS				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
CRS	0.125782	0.039799	3.160460	0.0020
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.608341	0.059383	-10.24437	0.0000
D(CRS)	-0.127660	0.025896	-4.929699	0.0000
C	0.250714	0.047166	5.315528	0.0000
@TREND	0.009303	0.002784	3.342044	0.0011

نلاحظ من النتائج أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي $-0.608 = \text{COINTEQ}$ وبالتالي يتم تصحيح 60.8% من الأخطاء في كل سنة، ومنه إن تأثيرات الحرب على سورية تزداد على الأجل الطويل في ظل البيانات الحالية، وتأثيرها طردي حيث أنه في كل سنة تؤدي إلى ارتفاع في السيولة بمقدار 12.5% وفق المعادلة:

$$LQD_{it} = -0.125CRS_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أنه باستخدام معايير المعلومات تم اعتماد أفضل نموذج بما يحقق أقل أخطاء:



الشكل (3) مفاضلة النماذج (الفرضية السابعة)

ومن مؤشرات جودة النموذج نحصل على النتائج الآتية:

الجدول (6) مؤشرات جودة التقدير للنموذج

Forecast: LQDF	
Actual: LQD	
Forecast sample: 2007 2021	
Adjusted sample: 2008 2021	
Included observations: 150	
Root Mean Squared Error	0.085145
Mean Absolute Error	0.061367
Theil Inequality Coef.	0.066923
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.010831
Covariance Proportion	0.989169
Theil U2 Coefficient	0.889724
Symmetric MAPE	10.51772

- 1- الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ (Root Mean Squared Error): 0.0851 يعكس هذا المقياس متوسط الفرق بين القيم الفعلية للسيولة LQD والقيم المتوقعة LQDF قيمة أقل تشير إلى دقة أعلى للتوقعات.
 - 2- المتوسط المطلق للخطأ (Mean Absolute Error): 0.0613 يعكس هذا المقياس المتوسط المطلق للفرق بين القيم الفعلية للسيولة LQD والقيم المتوقعة LQDF قيمة أقل تشير إلى دقة أعلى للتوقعات.
 - 3- معامل ثيل لعدم المساواة (Theil Inequality Coefficient): 0.0669 يعكس هذا المقياس مقدار عدم المساواة بين القيم الفعلية للسيولة LQD والقيم المتوقعة LQDF قيمة أقل تشير إلى دقة أعلى للتوقعات.
 - 4- نسبة الانحياز (Bias Proportion): 0.000000 يعكس هذا المقياس حجم الانحياز في التوقعات. قيمة صفر تشير إلى عدم وجود انحياز في التوقعات.
- وبالتالي يمكن اعتماد هذه النتائج، ويمكننا رفض فرضية البحث.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

أظهرت نتائج البحث أنّ هناك تأثير طردي للأزمة على السيولة، يمكن أن يكون نتيجة زيادة في الأصول المتداولة مقابل إجمالي الأصول، قد يؤدي زيادة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول إلى زيادة في السيولة، حيث تزداد تأثيرات الحرب على سورية على الأجل الطويل في ظل البيانات الحالية، وتأثيرها طردي حيث أنه في كل سنة تؤدي إلى ارتفاع في السيولة بمقدار 12.5%.

ب- التوصيات:

- 1- ينبغي على المصارف الخاصة تعزيز مستوى السيولة من خلال زيادة الأصول المتداولة مقابل إجمالي الأصول، وذلك لتحسين قدرتها على تلبية الالتزامات المالية في ظل ظروف الحرب على سورية.
- 2- يجب على المصارف تحسين إدارة المخاطر وتطوير سياسات وإجراءات فعالة للتعامل مع الأزمات المحتملة، وذلك للحد من تأثيرها على الأداء والكفاءة التشغيلية.

References:

Arabic references

1. Al Shabib, Duraid Kamel (2009). Introduction to Contemporary Financial Management, second edition, Dar Al Masirah, Amman, Jordan.
2. Bouri, Harbiya Rashid (2023). Evaluating bank liquidity using financial indicators: an analytical study in the Middle East Bank for the period 2005-2019, Journal of Management and Economics, Issue (132), 163-175.
3. Hazouri, Hassan (2018). Factors affecting the profitability of banks: an analytical study on a sample of private banks in Syria, Al-Furat University Journal, Basic Sciences Series, Volume (10), Issue (40), 73-92.
4. Selim, Fayez Haddad (2009). Financial Management, second edition, Dar Al-Hamid, Amman, Jordan.
5. Abdel Hadi, Mohamed Saeed (2008). Financial Management - Investment and Finance - Financial Analysis and International Markets, first edition, Dar Al-Hamid, Amman, Jordan.
6. Akl, Mufleh Muhammad (2009). Introduction to Financial Management and Financial Analysis, first edition, Arab Community Library, Amman, Jordan.
7. Al-Nasser, Bana Walid (2012). Evaluating the financial performance of private banks in Syria using CAMEL indicators, Master's thesis, Faculty of Economics, Department of Banking and Financial Sciences, Aleppo, Syria.

- 1- آل شبيب، دريد كامل (2009). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- 2- بوري، حربية رشيد (2023). تقييم السيولة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة تحليلية في مصرف الشرق الأوسط للمدة الزمنية 2005-2019، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (132)، 163-175.
- 3- حزوري، حسن (2018). العوامل المؤثرة في ربحية المصارف: دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية، مجلة جامعة الفرات، سلسلة العلوم الأساسية، المجلد (10)، العدد (40)، 73-92.

- 4- سليم، فايز حداد (2009). الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، الأردن.
- 5- عبد الهادي، محمد سعيد (2008). الإدارة المالية-الاستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن.
- 6- عقل، مفلح محمد (2009). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.
- 7- الناصر، بانه وليد (2012). تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAMEL، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، حلب، سورية.

Forigen References:

- 8- Matan Feldman, Arkady Libman., (2007). Crash Course in Accounting and Financial Statement Analysis. Second edition, Wall Street Prep, New Jersey.